

Distr.: General
24 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة ميكولسكو. (رومانيا)

المحتويات

- البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بموجب بنود أخرى) (تابع)
الاستماع إلى مقدمي الطلبات (تابع)
- البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*
- البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بموجب بنود أخرى) (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بموجب بنود أخرى) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الطلبات (تابع)

١ - **الرئيسة:** قالت إنه طبقاً للممارسة المعتادة للجنة، سيدعى مقدمو الطلبات إلى اتخاذ أماكنهم على طاولة مقدمي الطلبات وسوف ينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/66/7)

٢ - **السيد فاكاري** (مستشار بمجلس مقاطعة مودينا، إيطاليا): تكلم باسم السلطات المحلية الإيطالية، فقال إن الجيش المغربي هاجم بعنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ "مخيم الكرامة" الذي أنشأه الصحراويون في غدم إيزيك بالقرب من العيون داخل الإقليم الذي يحتله المغرب، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد غير معروف من الأشخاص. وهذا القمع العنيف لمنشقين سلميين حدث يقع يومياً ويهدد بدفع السكان بعيداً عن مسار الدبلوماسية والحوار في محاولاتهم لتحقيق تقرير المصير.

٣ - وأضاف قائلاً إن حماية حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية المحتل مسألة ملحة وينبغي إدراجها في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقد أنكرت الحكومة المغربية وجود القمع، غير أنها منعت الصحفيين والمسؤولين الأوروبيين من دخول الإقليم المحتل للحكم على الحالة بأنفسهم. وادعت أن سلامة المغرب الإقليمية في خطر، لكن في الواقع أن الصحراء الغربية لا تنتمي للمغرب استناداً إلى روابط قانونية أو أي سبب آخر حسبما قضت بذلك محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

٤ - وأردف قائلاً إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي حكومتها في المنفى، عضو في الاتحاد الأفريقي. وفي المقابل، لم تعترف أي هيئة دولية أو إقليمية باحتلال المغرب الجزئي لإقليم الصحراء الغربية. ولم يحترم المغرب اتفاقه لعام ١٩٨٨ مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بشأن إجراء استفتاء تقرير المصير. وبدلاً من ذلك، طرح اقتراحاً بالحكم الذاتي، ويرفض حالياً الاعتراف بجبهة البوليساريو نظراً له في المفاوضات. وينبغي إجراء الاستفتاء دون إبطاء ليستطيع الشعب الصحراوي تقرير مستقبله.

٥ - **السيد جان** (رابطة أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية): قال إنه دخلَ جلسة مخيم غدم إيزيك قرب العيون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لالتقاط صور فوتوغرافية وإنجاز تسجيلات بالفيديو. وأضاف أن سكان المخيم الذين يُظهرون شجاعة ووحدة شعب يعيش في القهر منذ ٣٥ عاماً، قدموا عدداً من المطالب الاقتصادية والاجتماعية ووجهوا الانتباه كذلك إلى مسألة الوضع القانوني للصحراء الغربية. وأشار إلى أن الجيش المغربي ما زال يقيّد الاتصال بين المخيم والعالم الخارجي ويمنع دخول الإمدادات؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قام بعنف بتفكيك المخيم. وعدد الضحايا مجهول. أما السيد إنعامه أسفاري، المحامي الصحراوي والمدافع عن حقوق الإنسان الذي رافقه إلى داخل المخيم، فقد تم اعتقاله على يد الشرطة والاعتداء عليه بالضرب وإيداعه السجن دون اتهام أو محاكمة. وظل في الحجز منذ ذلك الحين، إلى جانب ٢١ سجيناً سياسياً آخر. وقال إنه بالإدلاء بشهادته الشخصية كواحد من مقدمي الطلبات، يأمل في توجيه الانتباه إلى حقيقة الأوضاع في الصحراء الغربية.

ومما يثير القلق أنه ليس لدى البعثة أي عنصر لرصد حقوق الإنسان، وهي مسألة باتت أشد إلحاحاً نتيجة للعنف الذي شهدته مدينة الداخلة المحتلة مؤخرًا.

١٠ - وأشار إلى أن المغرب يلتزم بتأييد الدول الأعضاء لمساعدته من أجل نيل مقعد في مجلس الأمن. ولما كانت جبهة البوليساريو والمغرب طرفين في نزاع مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن احتمال أن يشغل أحد الطرفين مقعداً في المجلس بينما الطرف الآخر خارجه أمر يثير القلق.

١١ - ومضى قائلاً إن الاستقلال الذي حققه جنوب السودان وتيمور - ليشتي والدعم المقدم إلى المحتجين في الربيع العربي، يدلان على أنه بوسع المجتمع الدولي مساعدة القضايا الجيدة على الانتصار. أما في حالة الصحراء الغربية، فإن عدم مشاركة المغرب بحسن نية في آخر جولة من المحادثات غير الرسمية في تموز/يوليه ٢٠١١، قد حال دون إحراز تقدم كبير. وأضاف أن جبهة البوليساريو على استعداد لاستئناف المفاوضات، لكن الوقت اللازم للتوصل إلى حل سلمي آخذ في النفاد. وأضاف أن الشعب الصحراوي انتظر بالفعل ٣٥ عاماً من أجل تنظيم استفتاء لتقرير المصير، وهو حل قبله الطرفان وصدق عليه مجلس الأمن. وأردف أنه على ثقة من أن الأمم المتحدة سوف تضمن حصوله على الحرية والاستقلال شأن الشعوب المستعمرة الأخرى.

١٢ - السيد سيمانوفيتز (الفريق البرلماني المشترك بين جميع الأطراف المعني بالصحراء الغربية): قال إنه يتكلم أيضاً باسم حملة الصحراء الغربية في المملكة المتحدة وبصفته الشخصية كصحفي. وأضاف أن منظمي الحملة والبرلمانيين الذين يمثلهم دعوا مؤخراً المملكة المتحدة إلى أن تستخدم موقعها في مجلس الأمن للمساعدة على إنفاذ بنود وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية وضمان إجراء استفتاء مع إعادة تأكيد

٦ - المونسنيور عبود: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن الجزائر والمغرب يناقشان حالياً إعادة فتح حدودهما البرية التي أغلقت منذ عام ١٩٩٤ إلى جانب مسائل أخرى لم يتم حلها. وأشار إلى أن رئيس الجزائر وملك المغرب أعربا عن رغبتهما في فتح صفحة جديدة في علاقتهما. ولاحظ أن المغرب سيستفيد بالتأكيد من مثل هذا التعاون الإقليمي.

٧ - وأضاف قائلاً إن المبادرة المغربية للتفاوض بشأن مركز الحكم الذاتي للمنطقة تحت السيادة المغربية قد أيدتها بشجاعة السيد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، وهو شخصية قيادية في جبهة البوليساريو، والذي أشار إلى أن الحالة في مخيمات تندوف سوف تستمر في التدهور طالما لم يتم بعد تسوية مسألة الصحراء الغربية.

٨ - وطلب من ثم إلى جميع الدول الأعضاء تأييد اقتراح الحكم الذاتي؛ وتشجيع إجراء مفاوضات واقعية ومرنة بين الطرفين؛ ودعم التحركات نحو السلام والتعاون التي شرعت فيها المغرب والجزائر؛ وتشجيع المناقشات بشأن مسألة الحدود بين البلدين الصديقين. وأعرب في الختام عن الأمل في منح جائزة نوبل للسلام للملك المغرب ورئيس الجزائر ومصطفى سلمى ولد سيدي مولود، آخر من رفضه شعبه لموقفه من مسألة الصحراء الغربية.

٩ - السيد البخاري (جبهة البوليساريو): قال إن احتياج مخيم الاحتجاج الصحراوي في غلدم إيزيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الذي كان من الإراصابات المباشرة للربيع العربي، أضاف اللثام عما يعانيه الصحراويون من عنف واضطهاد على أيدي الجيش المغربي والمستوطنين المغاربة. ووقعت وفيات وإصابات كثيرة، وكما ورد في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية (S/2011/249)، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من رصد الحالة في المخيم لأن السلطات المغربية أعاققت وصولها إليه.

١٥ - وأضاف قائلاً إن المغرب ينتهك باستخراجه موارد من الصحراء الغربية مبدأين قانونيين: حق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي دون منازع في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية؛ وحظر الحصول على موارد طبيعية من أقاليم خاضعة للاحتلال دون موافقة شعوبها. وفي حالة الصحراء الغربية، من المؤكد أن الشعب لم يعط موافقته. وأردف قائلاً إنه لو قامت الأمم المتحدة بإنشاء مجلس للصحراء الغربية على غرار مجلس الأمم المتحدة السابق المعني بشؤون ناميبيا، فسيكون بمقدورها كحد أدنى معالجة مسألة استغلال الموارد الطبيعية للشعب الصحراوي، التي تعوق إنجاز تقرير المصير.

١٦ - السيد حسن (مفوض اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا): قال إنه على الرغم من عدم وجود حلول سهلة لمسألة الصحراء، يجب بذل جهود لإيجاد حل قائم على مبادئ العدل والواقعية واحترام حقوق الإنسان.

١٧ - وأضاف قائلاً إن المغرب شرع مؤخراً في تنفيذ برنامج واسع النطاق للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون انتظار أن تباغته أحداث الربيع العربي. ففي تموز/يوليه ٢٠١١، صوّت الشعب المغربي بأغلبية ساحقة لصالح دستور جديد يؤكد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحظر جميع أشكال التمييز، ويوسع نطاق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كذلك يتوخى الدستور أن يكون المغرب دولة لامركزية ويعترف بتنوعها الثقافي. وقال إن الحكومة المغربية ملتزمة بمعالجة الخصوصيات الإقليمية.

١٨ - وأشار إلى أن المغرب العربي لديه تراث تاريخي وثقافي وديني مشترك يوفر الأساس لوحدة المصير في المنطقة. غير أن الافتقار إلى روح الوفاق والإرادة السياسية قد حال دون تسوية مسألة الصحراء. وأضاف أن الاقتراح المغربي

تأييد عدالة كفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير وضرورة تطبيق القانون الدولي على الصحراء الغربية.

١٣ - وأضاف قائلاً إنه أصيب بصدمة إزاء ما شاهده في مخيمات اللاجئين في الصحراء الجزائرية بوصفه محرراً في صحيفة الإندبندنت البريطانية، لكن صدمته أشدّ وطأة إزاء غياب الوعي لدى الرأي العام العالمي، مما أتاح استمرار النزاع في الصحراء الغربية طويلاً. ومن ثم فإن قوة حملات التضامن الدولية المتزايدة على غرار الحملة التي تقوم بها جماعته أمرٌ مشجعٌ، ومن شأنها أن تدعم إجراء استفتاء، ورصد حقوق الإنسان وعقد اتفاقات تجارية دولية تتفق مع أحكام القانون الدولي. وأشار إلى أن مثل هذه الجهود ساعدت على حدوث تحوّل في السياسة البريطانية بشأن بعض المسائل المثارة. ومن ثم فإن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو التوصل إلى حل سياسي. وعلى الأمم المتحدة وفراى الحكومات بذل مزيد من الجهود لممارسة الضغط الدبلوماسي والسياسي على أولئك الذين يعرقلون إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء الغربية.

١٤ - السيد سميت (المنظمة المعنية برصد موارد الصحراء الغربية): قال إن صيد الأسماك في عرض البحر واستخراج الفوسفات هما النشاطان الرئيسيان اللذان يتعلقان باستغلال موارد طبيعية لتمويل مواصلة احتلال الصحراء الغربية وإضفاء الشرعية على هذا الاحتلال، مما يحرم الشعب الصحراوي من الاستفادة من تلك الموارد. وأوضح أن المغرب يكسب نحو ٥٠ مليون يورو سنوياً من مصائد الأسماك في الصحراء الغربية بموجب اتفاق عام ٢٠٠٧ مع الاتحاد الأوروبي للشراكة في مصائد الأسماك وبموجب معاهدة عام ٢٠١٠ مع الاتحاد الروسي، بالإضافة إلى أكثر من ٤٠٠ مليون يورو سنوياً من صادرات الفوسفات من الإقليم المحتل. وعلى النقيض من ذلك، فإن المبالغ التي يُقال إنها أنفقت لتحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم ضئيلة.

٢١ - السيد سميث (نقابة المحامين في مدينة نيويورك): أشار إلى تقرير نقابته لعام ٢٠١١ عن المسائل القانونية المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية للصحراء الغربية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك بصورة رئيسية استكشاف النفط وصيد الأسماك، فقال إنه من دواعي القلق أن تدخل شركة النفط المغربية الوطنية في تراخيص مع عدد من الشركات الأجنبية بشأن مشاريع في الصحراء الغربية، وأن يشارك المغرب في أنشطة صيد الأسماك في المياه الساحلية للصحراء الغربية على نحو ما يتبين في اتفاقه الأخير مع الاتحاد الأوروبي للشراكة في مصائد الأسماك. وأضاف أن البرلمان الأوروبي شرع، في الواقع، في التحقيق في مدى خضوع مثل هذا النشاط التجاري داخل المياه الساحلية للصحراء الغربية للشرعية الدولية.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن تقرير نقابة المحامين لم يتخذ موقفاً بشأن الوضع القانوني لوجود المغرب في الصحراء الغربية، لكنه خلص إلى أنه تحت أي وضع بخلاف وضع السيادة - بعبارة أخرى، كدولة قائمة بالإدارة أو كدولة احتلال - يستطيع المغرب استخدام الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية طالما كان هذا الاستخدام فقط بالتشاور مع سكان الإقليم ولمنفعاتهم المباشرة. وطبقاً للمعلومات المتاحة، فإن أنشطة المغرب فيما يتعلق بالنفط والغاز حتى الآن تنحصر في الاستكشاف فحسب؛ غير أنه إذا امتدت هذه الأنشطة لتشمل الاستخراج، فإنها تنطبق عليها الاشتراطات الوارد وصفها. وحث الأمم المتحدة على التحقيق فيما إذا كان المغرب قد استخدم الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، وإذا كان الأمر كذلك، معرفة ما إذا كان قد أوفى بمسؤولياته بموجب القانون الدولي.

٢٣ - السيد لوسا أغيري (الأفرقة البرلمانية الإسبانية من أجل السلام والحرية في الصحراء الغربية): قال إن عملية إنهاء استعمار الإقليم متوقفة. وأضاف أن حالة حقوق الإنسان -

بشأن نظام للحكم الذاتي يتيح إطاراً متيناً للحل ويبيّن استعداد المغرب لتسوية هذا التراع الإقليمي طويل الأجل، ومن ثم ينبغي الأخذ بهذه المبادرة تحديداً.

١٩ - السيد بلالي (جمعية المستقبل): قال إن الربيع العربي بصدد وضع نهاية لفترة طويلة من القمع، كان نظام حكم العقيد معمر القذافي أحد رموزها البارزة، حيث بدد العقيد ثروة ليبيا الهائلة بتوزيعها على أسرته وتمويل الأنشطة الإرهابية ودعم العصابات المسلحة حول العالم، وعلى رأسها جبهة البوليساريو. فقد كان مولها الأول ومزودها الرئيسي بالأسلحة على الرغم من عدم اعترافه البتة بجمهوريةها المعلنة ذاتياً، حيث كانت مصلحته الرئيسية تكمن في زعزعة استقرار المغرب وسلامته الإقليمية والحيلولة دون التعاون فيما بين دول المغرب العربي. ولولا بذله السخي لها منذ البداية، لكانت مسألة الصحراء قد أخذت منعطفاً مختلفاً ولما عانت منطقة المغرب العربي الأزمة المصطنعة التي حاقت بها لمدة ٣٥ عاماً. ومنذ بداية الثورة الشعبية في ليبيا، وقفت جبهة البوليساريو، من باب عرفان الجميل، مع النظام الحاكم وليس مع الشعب الليبي، شأنها في ذلك شأن جنرالات الجزائر، وأرسلت آلاف المرتزقة لمحاربة الثوار الليبيين، الذين شرعوا الآن في القبض على المئات منهم داخل ليبيا. وعلى أية حال، فإن الجزائر، حليف القذافي الدائم، قادرة على تعويض خسارة ولي نعمة جبهة البوليساريو الليبي من أموال شعبها، حيث إن هدفها هي أيضاً هو إحباط التنمية في المغرب.

٢٠ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من جميع المناورات، واصل المغرب مساره الصحيح في المضيّ بثبات على طريق السلام. وناشد من أجل مساعدة شعبه الأسير في تندوف للتخلص من العصابات التي تحكمه والهروب من الشقاء والعودة إلى أرضه.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)
(A/66/23) (الفصلان السادس والثاني عشر) و (A/66/63)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/68 و Add.1)
البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بموجب بنود أخرى) (تابع) (A/66/23) (الفصول الثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر) و (A/66/260)

٢٥ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقال إن إنهاء الاستعمار كان دائماً أولوية هامة للدول الأعضاء في الاتحاد. كما أن استمرار وجود ١٦ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي يعني أنه، على الرغم من التقدم المحرز، يلزم بذل جهود إضافية لوضع نهاية للاستعمار. وأضاف أن أعضاء الاتحاد سيواصلون دعم العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والذي يشمل حالات استعمارية خاصة ومعينة.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن أعضاء الاتحاد يعيدون تأكيد دعمهم القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ويؤكدون أيضاً اهتمام المنطقة الدائم بموافقة المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات مع الأرجنتين من أجل التوصل بأسرع ما يمكن إلى حل سلمي ونهائي للتراع، وفقاً للقرارات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول

في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين في تندوف - لم تتحسن على مدى عشرين عاماً. وعلاوة على ذلك، شهد العام الماضي تفكيك مخيم غديم إيزيك عنوة ومزیداً من الأحداث الخطيرة مؤخراً في الداخل. أما المستوطنين المغاربة في الصحراء الغربية، الذين يعانون كثيراً مثل السكان الصحراويين المحليين من المشاكل نفسها المتمثلة في اللامساواة والبطالة واليأس، فقد وجدوا متنفساً لإحباطهم في السكان الصحراويين. ومن الممكن أن تسفر هذه التظلمات المزمدة عن اندلاع العنف في أي وقت.

٢٤ - وأضاف قائلاً إنه على غرار الدورة السابقة، يود البرلمانيون الإسبان اقتراح حل يكمن في ترتيبات لتقاسم السيادة تقضي، وفقاً لاتفاق بشأن تقسيم المسؤوليات بين الطرفين، بأن يكون المغرب مسؤولاً عن العناصر الرسمية للسيادة، وهي الحدود والدفاع والعملية وصياغة دستور يعلن الإقليم كمنولثاً في شراكة حرة مع المغرب، مع ضمان حكمه الذاتي الكامل من خلال هيئاته التشريعية والتنفيذية والقضائية وقوة شرطة صحراوية وسيطرة صحراوية على الموارد الطبيعية. وسيكون هناك أيضاً اتفاق من خلال التفاوض يحكم النظام الضريبي والعلاقات المالية. ويلزم أن يوافق الصحراويون في استفتاء على أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/23) (الفصلان السابع والثاني عشر) و (A/66/65 و Add.1)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/23) (الفصلان الخامس والثاني عشر)

المتحدة على مدى السنين لا يمكن اعتبارها عملية بحق بينما لا يزال السكان يعيشون تحت نير الحكم الاستعماري. وأضاف أن ستة من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي أعضاء في الجماعة الكاريبية، ويشكل مركزهم التابع عقبة تعترض التكامل الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي.

٣٠ - وأضاف قائلاً إنه الآن وقد ثبتت ضرورة الاتفاق على عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار، فقد بات من المهم تحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الأمم المتحدة لأهدافها المقررة. وتشمل التحديات نقص المعلومات عن إنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى عدم وجود تحليل للأحوال الدستورية والسياسية والاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ونقص التركيز في الدوائر العليا على جدول أعمال إنهاء الاستعمار. وتثني الجماعة الكاريبية على العمل الهام الذي قامت به اللجنة السياسية الخاصة لإنهاء الاستعمار وترحب بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن حلقتها الدراسية الإقليمية لعام ٢٠١١ بشأن منطقة البحر الكاريبي، لا سيما دعوة اللجنة الخاصة إلى وضع خطة عمل عملية للعقد الدولي الثالث. وتتطلع الجماعة الكاريبية أيضاً إلى زيادة مشاركة الوكالات المتخصصة في عمل اللجنة الخاصة.

٣١ - وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية لا تزال قلقة إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، حيث حلت الدولة القائمة بالإدارة الحكومة والهيئة التشريعية، وعُلقت الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين، واستبدلت الحكم المباشر بالحكومة المنتخبة، وواصلت تأجيل الانتخابات. وأضاف أن قادة الجماعة الكاريبية دعوا مراراً إلى الاستعاضة عن الحكم المباشر بالحكم الذاتي وعودة الديمقراطية إلى جزر تركس وكايكوس.

٣٢ - وقال إن الجماعة الكاريبية مستمرة في دعمها القائم على المبدأ لحق سكان الصحراء الغربية في تقرير المصير؛ وتثني

الأمريكية في هذا الشأن. وينبغي أن يواصل الأمين العام مساعيه الحميدة للتوصل إلى استئناف المفاوضات.

٢٧ - وأشار إلى أنه علاوة على ذلك، فإنه في الإعلان بشأن تعاون الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فيما يتعلق بتحركات معينة للسفن المسافرة إلى جزر مالفيناس وجزر جورجيا وجزر ساندويتش الجنوبية، المعتمد في اجتماع مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية المعقود في جورج تاون في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، دعا رؤساء دول الاتحاد حكومة المملكة المتحدة إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تغييرات انفرادية للوضع في الوقت الذي تمر فيه الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة؛ وتعهدوا باعتماد تدابير تنظيمية ملائمة لمنع دخول موانئ بلدانهم على السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني؛ وتعهدوا أيضاً بإبلاغ حكومة الأرجنتين عن أي سفن أو قطع بحرية تسافر إلى جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية حاملة شحنات يتم استخدامها في أنشطة الهيدروكربون و/أو أنشطة التعدين غير المشروعة فوق الجرف القاري للأرجنتين، بما يؤدي بالتالي إلى منع هذه الأنشطة أو إيقافها.

٢٨ - وقال إنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، احتج أعضاء الاتحاد على اعتزام الحكومة البريطانية إجراء مناورات عسكرية تشمل إطلاق قذائف صاروخية من أراضي جزر مالفيناس، وطالبوها بالامتناع عن تنفيذ تلك المناورات، معربين عن رفضهم إجراء هذه المناورات التي تتعارض بشدة مع سياسة المنطقة المتمثلة في السعي باستمرار إلى حل النزاع بالوسائل السلمية حصراً.

٢٩ - السيد وولف (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الإنجازات الكثيرة التي حققتها الأمم

٣٥ - وأعرب عن أمل وفده في أن تستأنف جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات الثنائية ليتسنى إيجاد حل سلمي عادل ودائم للتراع على السيادة بأسرع ما يمكن. وأضاف أن الأرجنتين أظهرت دوماً استعدادها لالتماس هذا الحل؛ وأعرب عن الأمل في أن تحذو المملكة المتحدة حذوها.

٣٦ - السيد فالبرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه يود مرة أخرى مناشدة حكومة الولايات المتحدة السماح لسكان بورتوريكو بممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وأضاف أن المطلب العادل لشعب بورتوريكو قد أعيد تأكيده في الوثائق الختامية الصادرة عن ثلاث مؤتمرات قمة متعاقبة لحركة بلدان عدم الانحياز وفي الإعلان الختامي لمؤتمر القمة التاسع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتراع السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، حث حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي ودائم بأسرع ما يمكن. وطلب إلى الأمين العام مواصلة استخدام مساعيهِ الحميدة للجمع بين الطرفين. وأضاف أن وفد بلاده ينضم للأرجنتين في رفض الإجراءات الانفرادية غير القانونية التي اتخذتها المملكة المتحدة في التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في الجرف القاري للأرجنتين في تحد صريح للأمم المتحدة، لا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وقال إن وفد بلاده يرفض أيضاً إجراء مناورات عسكرية، بما في ذلك إطلاق قذائف صاروخية من أراضي جزر ماليفيناس، مما يعد أيضاً انتهاكاً للقرار ٤٩/٣١ وإعاقة لتنفيذ معايير المنظمة البحرية الدولية للسلامة البحرية. وأضاف أن وفد بلاده يؤيد أيضاً قرارات الأمم المتحدة وإعلانات منظمة البلدان الأمريكية وغيرهما من المحافل التي دعت مراراً إلى إيجاد حل مبكر للتراع الذي طال أمده، ويعرب عن دعم موقف الأرجنتين،

على العمل الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام في الصحراء الغربية، والذي أسفر عن عودة طرفي التراع إلى الحوار. وترحب باستئناف الزيارات العائلية جواً وتحت على بدء تلك الزيارات برأ، باعتبارها تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة. وتؤيد الجماعة الكاريبية كذلك الدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠١١) بأن يواصل الطرفان المفاوضات دون شروط مسبقة وبمحسن نية، وتأمل في أن تؤدي المحادثات غير الرسمية القادمة إلى مزيد من المفاوضات الموضوعية بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين.

٣٨ - السيد روزنتال (غواتيمالا): قال إن حكومته تؤيد بحزم طلب جمهورية الأرجنتين المشروع بالسيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضاف أن جزر ماليفيناس تشكل حالة خاصة معينة من بين الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث إن مبدأ تقرير المصير غير قابل للتطبيق لأن الإقليم ذاته هو الخاضع للاستعمار وليس السكان، ولأن التراع إنما هو نزاع على السيادة.

٣٩ - وأشار إلى أن الأنشطة الانفرادية التي تضطلع بها المملكة المتحدة على الجرف القاري للأرجنتين، ضاربة عرض الحائط برغبة المجتمع الدولي المعبر عنها في قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، هي مسألة تثير بالغ القلق. وأضاف أن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أكدت من جديد هذا الموقف في مؤتمرات القمة الأخيرة، ورفضت أيضاً إجراء حكومة المملكة المتحدة مناورات عسكرية تشمل إطلاق قذائف صاروخية من أراضي جزيرة ماليفيناس، حيث إن ذلك ينتهك أحكام القرار ٤٩/٣١، ويعيق التنفيذ الكامل لمعايير السلامة البحرية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية، ويتعارض مع السياسة الداعية إلى السعي باستمرار إلى إيجاد تسوية سلمية للتراعات الإقليمية.

الإنسان بغية تحسين الأوضاع في هذا الصدد في الإقليم وفي مخيمات تندوف على السواء، وقالت إن طرفي النزاع ينبغي أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان تمثيلاً مع التزامهما بموجب القانون الدولي. وأعربت عن أمل وفدها في أن يسفر إجراء محادثات غير رسمية بناء على طلب المبعوث الشخصي للأمين العام عن جولة مفاوضات نهائية يُظهر فيها الطرفان الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حل وينظران بجدية في اقتراحات بعضهما بعضاً.

٤١ - وأشارت إلى أنه في الإعلان المتعلق بمسألة جزر مالفيناس المعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٠ في اجتماع مؤتمر قمة اتحاد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعادت الحكومات في المنطقة تأكيد دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها فيما يتعلق بالنزاع على السيادة مع المملكة المتحدة، وشجعت على استئناف المفاوضات بين البلدين ليتسنى إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع بأسرع ما يمكن طبقاً للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية. ودعت إلى تجنب اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي تنتهك تلك القرارات.

٤٢ - السيد كليب (إندونيسيا): أعلن عن تأييد وفده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار (A/66/23)، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان منطقة الكاريبي. وأضاف أن العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة سيكون دائماً موضع اهتمام خاص لإندونيسيا على ضوء تاريخها، وكرر التزام بلده بمساندة حقوق ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وكذلك تأييده للبيانات ذات الصلة الصادرة عن مختلف المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها الجمهورية البوليفارية.

٣٨ - وقال إن حكومته تدعم تماماً حق سكان الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال، وقد اعترفت رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في عام ١٩٨٣. وأضاف أنه ينبغي أن يتخذ الطرفان خطوات لتحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات تندوف. ولقد اعترف قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٥ بأن جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير سليمة ما دامت تتفق والرغبات التي عبّر عنها بحرية السكان المعنيون وتتماشى مع المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). ومن ثم، فمن الأهمية بمكان إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير واحترام إرادة الشعب الصحراوي. وينبغي أن يجري الطرفان مزيداً من المفاوضات المكثفة، ولكن لن يُكتب لهما النجاح إلا إذا أبديا كلاهما إرادة سياسية أقوى للتوصل إلى حل ونظراً فعلاً في المقترحات المقدمة من الطرف الآخر. وسوف تحسن اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار صُنعاً إذا أوفدت بعثة لزيارة الإقليم بأسرع ما يمكن.

٣٩ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إنه من المهم للأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها في عمليات إنهاء الاستعمار المعلقة، لا سيما في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار.

٤٠ - وأضافت قائلة إن المكسيك تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير؛ وأنه لا بد أن يتيح أي حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية أن يمارس هذا الشعب ذلك الحق من خلال استفتاء يفرض على خيارات الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الاندماج. وطالبت بإعطاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية لرصد حقوق

٤٣ - وقال إن إندونيسيا استضافت في أيار/مايو ٢٠١١ في بالي المؤتمر الوزاري السادس عشر والاجتماع التذكاري لحركة بلدان عدم الانحياز، حيث تم حث الأمم المتحدة على الإسراع بعملية إنهاء الاستعمار وتنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وشاركت إندونيسيا أيضا في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدها اللجنة الخاصة عام ٢٠١١ بشأن منطقة الكاريبي وأيدت الاستنتاج بأنه نظراً للتحديات الشاملة التي تواجه بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ينبغي مواصلة تعزيز القدرة الإدارية والحكم الرشيد والاستدامة الاقتصادية في تلك الأقاليم لكي تستطيع مواجهة تلك التحديات بطريقة شاملة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن الأسبوع الدولي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ساهم في التذكير بأنه ما زال هناك ١٦ من هذه الأقاليم تسعى إلى ممارسة حقها في تقرير المصير. وينبغي أن تستغل الدول الأعضاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار لتشجيع جميع الأطراف على تحقيق نتائج ملموسة. وفي حالة وجود نزاع على إقليم بعينه، ينبغي أن يتفاوض الطرفان، مع مراعاة خصوصيات ذلك الإقليم المعين والمصالح العليا لسكانه. وينبغي أن تتخذ جميع الدول القائمة بالإدارة الخطوات الضرورية لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وفقا لرغبات شعوب الأقاليم المعنية المعبر عنها بحرية. وناشد أيضا الدول القائمة بالإدارة أن تشارك بنشاط في عمل اللجنة الخاصة وأثنى على تلك الدول التي قامت بذلك بالفعل. وأضاف أنه ينبغي أن تواصل شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نفسها المشاركة في هذه العملية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أحسن الخيارات المتاحة لها بموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥).

٤٥ - السيد رودريغيس (بيرو): قال إنه في مستهل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يلزم اتخاذ إجراء أكثر حزمًا لعلاج الحالة غير العادلة للأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولسكانها.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن هناك عنصرين لا غنى عنهما في إنهاء الاستعمار بالكامل، هما توافر الإرادة السياسية واعتماد نهج التعامل مع كل حالة على حدة. وما فتئت اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار تقوم بأعمال قيمة في هذا الصدد، وينبغي أن تواصل تقييم الحالة في كل إقليم من الأقاليم التابعة وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الأطراف المعنية ليتسنى الإسراع بتنفيذ العملية. ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بنشاط مع اللجنة الخاصة، وأن تقوم بما يلزم للإسراع بإنهاء الاستعمار وتحقيق النمو المطرد في الأقاليم المستعمرة.

٤٧ - وقال إن ثمة مسألة موضع قلق خاص هي حالة جزر مالديف، التي اعترفت الجمعية العامة بأنها حالة خاصة في قراراتها بشأن المسألة. وأضاف أن موقف حكومته هو ضرورة الاعتراف بحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالديف وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨). وكما هو مبين في جميع إعلانات اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٦٤، فإن الحل الوحيد الممكن هو المفاوضات بين الطرفين المعنيين. وريثما يتم استئناف هذه المفاوضات، تسري أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ التي تحث الطرفين على الامتناع عن إجراء تعديلات انفرادية على الوضع الراهن للجزر. وبناء عليه، فإن الأنشطة التي تقوم بها المملكة المتحدة وتشمل التنقيب عن

٥٠ - وأعاد تأكيد دعم وفد بلاده التام للجنة الخاصة التي ستكون قادرة على الوفاء بولايتها شريطة حصولها على الأموال الكافية والدعم اللازم من جميع الدول الأعضاء.

٥١ - السيد نووسا (نيجيريا): قال إنه بعد مرور ٥٠ عاماً على اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ (د - ١٥)، فإن استمرار وجود ١٦ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي يشكل وصمة تكدر ضمير الإنسانية الجماعي. وأضاف أن نيجيريا دعمت الكفاح من أجل الاستقلال في عدد من البلدان الأفريقية وطلبت من جميع البلدان القائمة بالإدارة تعجيل استقلال الأقاليم الخاضعة لسيطرتها.

٥٢ - وأردف قائلاً إنه من دواعي خيبة الأمل أن تواصل الدولة القائمة بالاحتلال في الصحراء الغربية تأخير إحراز تقدم نحو إجراء الاستفتاء وبالتالي منع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من أخذ مكانها الشرعي في مجتمع الأمم. وأضاف أن نيجيريا اعترفت بتلك الجمهورية في عام ١٩٨٤ ودعت إلى دخولها في منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الوقت. وطلب إلى الأمم المتحدة تفعيل الإجراءات للتوصل إلى استقلال الصحراء الغربية دون مزيد من الإبطاء.

٥٣ - وقال إنه على الرغم من حجم نيجيريا وعدد سكانها، فإنها ظلت دائماً تعامل كل بلد أفريقي، صغيراً أو كبيراً، كند لها إيماناً منها بأنه لا يمكن تحقيق السلام في القارة إلا على أساس المساواة. ويبقى هذا المبدأ سارياً على جميع الدول القائمة بالاستعمار والاحتلال.

٥٤ - السيد غوميندي (موزامبيق): أشار إلى حق الشعب الفلسطيني أيضاً في تقرير المصير والاستقلال، فقال إن حكومته تؤمن بأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية سوف يعزز أهداف العقد الدولي الثالث.

الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين غير مقبولة وتتعارض بوضوح مع القرار ٤٩/٣١. وبالمثل، فإن الأنشطة العسكرية البريطانية في المنطقة محل النزاع غير مقبولة لأنها تعوق التنفيذ التام لمعايير السلامة البحرية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية وتتعارض مع سياسة المنطقة المتمثلة في السعي الدؤوب إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات الإقليمية. ومن ثم، تحت بيرو كلا الطرفين على استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن بغية إيجاد حل سلمي عادل ودائم.

٤٨ - السيد كامو (كينيا): قال إنه ينبغي تشجيع اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار على إجراء حوار حقيقي يرمي إلى إيجاد سبل جديدة ملموسة وأكثر ابتكاراً لإنهاء الاستعمار. ويجب على الدول القائمة بالإدارة التعاون من خلال ضمان حصول بعثات الأمم المتحدة الزائرة والخاصة على المساعدة والدعم الضروريين والإبلاغ بانتظام عن الأحوال في الأقاليم التي تقع تحت مسؤوليتها، مع مراعاة واجبها المتمثل في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي لشعوب تلك الأقاليم وحماية مواردها الطبيعية. وحث أيضاً الدول القائمة بالإدارة على التنفيذ التام لمقررات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وقراراتها بشأن إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين الذين ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال الاستعماري.

٤٩ - وبشأن مسألة الصحراء الغربية، قال إن كينيا تؤيد استمرار المفاوضات تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وعلى الرغم من الحادثات غير الرسمية المعقودة العام الماضي، لم يتحقق سوى تقدم قليل. ويلزم أن يتفاوض كلا الطرفين دون شروط مسبقة وبجسنة نية. ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين.

لم تكتمل بعد، وبأنه يلزم بذل مزيد من الجهد لكي تقترب الشعوب التابعة أكثر من أي خيار من الخيارات المتعلقة بالمركز السياسي الواردة في الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار. وأعرب عن الأمل في اختفاء آخر مظاهر الاحتلال بحلول نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٥٩ - وقال إنه بغية تحقيق ذلك الهدف، من المهم للغاية التحقق من احتياجات سكان الأقاليم وتطلعاتهم وأخذ ظروفهم الخاصة في الاعتبار، لا سيما المسائل الإنمائية والموقع الجغرافي، وفي بعض الحالات هشاشة نظمهم الإيكولوجية. وقد شكّل كثير من الأقاليم مؤسسات قادرة على أداء وظيفتها وتستطيع أن تزدهر بالاعتماد على قدراتها، لكن للدول القائمة بالإدارة دوراً رئيسياً في تحقيق هدف إنهاء الاستعمار. وأردف أنه لذلك يثني على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لمحاولتها إشراك الدول القائمة بالإدارة في التعاون بروح بناءة.

٦٠ - ورحب بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/66/23) وبعقد الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية لعام ٢٠١١ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث. وأضاف أن مثل هذه الحلقات الدراسية تساعد في تعبئة الرأي العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحقيق تقرير المصير.

٦١ - السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه مع بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، تحقق قدر من التقدم نحو تقرير المصير في عدد قليل من الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بينما ما زال الكثير الذي ينبغي عمله في أقاليم أخرى. ورحب باستمرار تعاون إدارة الإعلام وإدارة الشؤون السياسية في الدول القائمة بالإدارة لنشر معلومات عن إنهاء الاستعمار وتقديم المساعدة إلى الأقاليم.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن موزامبيق تؤيد حق شعب الصحراء الغربية المشروع في تقرير المصير والاستقلال وتثني على جهود المجتمع الدولي لضمان إجراء استفتاء بأسرع ما يمكن.

٥٦ - السيد ساهرائي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه على الرغم من النجاح الذي حققته الأمم المتحدة في مساعدة كثير من البلدان والشعوب المستعمرة على ممارسة حقها في تقرير المصير، فإن عملية إنهاء الاستعمار لا تزال ناقصة. فالدول القائمة بالإدارة مسؤولة عن تعزيز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، كشرط مسبق لأي قرار بشأن تغيير الوضع. وينبغي ألا تكتفي الدول القائمة بالإدارة بحماية الموارد البشرية والطبيعية للأقاليم من احتمال إساءة الاستعمال، بل يتعين أن تعمل أيضاً على حماية مصالح شعوب تلك الأقاليم، بما في ذلك سلامتها الثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن تأثير الأنشطة العسكرية للدول القائمة بالإدارة على البيئة والتنمية الاقتصادية وصحة السكان في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مسألة تثير بالغ القلق.

٥٧ - ومضى قائلاً إن وفد بلاده يدعم اللجنة الخاصة، لكنه يرى ضرورة النهوض بكفاءتها، وتحسين تفاعلها وتعاونها مع الدول القائمة بالإدارة، وكفالة مشاركة شعوب الأقاليم بنشاط في تقرير مستقبلها. وأثنى على إدارة الشؤون السياسية وإدارة الإعلام لدورهما في تعزيز قضية إنهاء الاستعمار من خلال تقديم الخدمات التقنية والاستشارية اللازمة إلى سكان الأقاليم ونشر المعلومات ذات الصلة عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار.

٥٨ - السيد أحمد (الهند): قال إن إنهاء الاستعمار من أبرز الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة. غير أن الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تذكر بأن هذه العملية

الجفاف الذي طال أمده في الإقليم. وأضاف أن عملية إنهاء الاستعمار في توكيلاو نموذج جدير بأن تحذو حذوه الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأشاد بحكومة نيوزيلندا لتعاونها المثالي مع سكان الإقليم ومع الأمم المتحدة.

٦٥ - وأشار إلى تأييد وفد بلاده للتنقيحات المقترح إدخالها على مشروع القرار الجامع الوارد في تقرير اللجنة الخاصة (A/66/23)، التي تذهب إلى ترحيب الجمعية العامة بدعوة ساموا الأمريكية وغوام لتصبحا مراقبين في منتدى جزر المحيط الهادئ.

٦٦ - وقال إن وفد بلاده يأمل في أن يكون للعقد الدولي الثالث أثر ملموس في حياة ومستقبل جميع الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها الأقاليم الموجودة في المحيط الهادئ التي تواجه تحديات مختلفة.

٦٧ - السيد آيباري (أوغندا): أكد من جديد تأييد وفد بلاده التام لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، وقال إن الصحراء الغربية، وهي عضو كامل في الاتحاد الأفريقي، لا تزال الإقليم الوحيد في القارة الأفريقية الخاضع للاستعمار. وعلى الرغم من أن المبعوث الشخصي للأمين العام عمِلَ كل ما في وسعه لإيجاد حل دائم للمشكلة، فإن الفرصة لم تتح بعد لسكان الصحراء الغربية لتقرير مصيرهم بحرية. ولا تزال هناك تحديات كثيرة، لكنه سيكون في صالح المغرب وجبهة البوليساريو في الأجل الطويل العمل معاً بصورة بناءة للتغلب على تلك التحديات. وأعلن عن ترحيب أوغندا بجولات المفاوضات غير الرسمية التي عُقدت حتى الآن، وحث الطرفين على تكثيف جهودهما لحل نزاعهما.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن وفد بلاده لا يزال قلقاً إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ويجب تعزيز فعالية رصد حقوق الإنسان وحمايتها. وأردف

٦٢ - وأشار إلى أن التقدم مستمر في إقليمي كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو. ففي كاليدونيا الجديدة، وسَّعت مجموعة رأس الحربة الميلانيزية دورها ليشمل التشاور مع السكان الأصليين حول تطلعاتهم السياسية من خلال إجراء تقييم سنوي لتنفيذ اتفاق نومييا. وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بقبول فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، لذلك الدور الجديد. ورحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع جميع الأطراف بشأن مسألة العلم ورموز هوية الإقليم وبشأن حماية البيئة الطبيعية والتعاون مع الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة بما يتماشى مع روح الاتفاق.

٦٣ - غير أن هناك حاجة إلى مهنيين مدربين وتنمية القدرات في جميع إدارات حكومة كاليدونيا الجديدة ونقل السلطات إلى سكان الكانكا الأصليين. وأشار، في هذا الصدد، إلى المعلومات التي قدمها نائب رئيس الجمهورية إلى اللجنة في اجتماعها الثالث حول مختلف البرامج التي اعتمدتها حكومته لبناء القدرات المهنية. كذلك إن التدريب المستهدف، لا سيما لصالح الشباب، مهم للغاية لضمان مشاركة السكان الأصليين بالكامل في تنمية الإقليم. وأعلن عن الترحيب باستمرار المساعدة والتعاون من جانب فرنسا في ذلك الصدد. وأشار إلى أن حكومته ستواصل تقديم الدعم، وأنه ينبغي أن تحافظ جميع الأطراف على الزخم الإيجابي الحالي.

٦٤ - وبشأن مسألة توكيلاو، قال إن شعب الإقليم سيقدر مركزه السياسي المقبل في موعد لاحق. وفي الوقت الحاضر، يركز سكان الإقليم اهتمامهم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، بدعم من نيوزيلندا، الدولة القائمة بالإدارة، لا سيما من خلال تنفيذ الالتزام المشترك بالتنمية بين توكيلاو ونيوزيلندا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، بمساعدة مشكورة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنى أيضاً على الجهود الدولية المبذولة لمساعدة شعب توكيلاو على مواجهة

٢٠١١ في سانت فنسنت وجزر غرينادين، أحد بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٧٣ - وأردف قائلاً إن شعب بورتوريكو، بعد مرور أكثر من قرن من الحكم الاستعماري، لم يتخل عن كفاحه الشاق لممارسة حقه في الاستقلال وتقرير المصير والحفاظ على هويته كدولة أمريكية لاتينية في منطقة البحر الكاريبي؛ وأشار إلى أن عددا من المشاركين في ذلك الكفاح ما زالوا يقضون عقوبات سجن طويلة المدة بسبب كفاحهم. وأضاف أن اللجنة الخاصة اعتمدت مراراً قرارات تعترف بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز أن مسألة بورتوريكو هي قضية احتلال وأن على الولايات المتحدة التزام بتسريع عملية الاستقلال.

٧٤ - وقال إن لسكان الصحراء الغربية أيضاً حقاً في تقرير مستقبلهم. وأضاف أنه ينبغي حل النزاع في ذلك الإقليم على أساس اتفاقات تنسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٧٥ - وأشار إلى أن حكومته أيدت تماماً سيادة الأرجنتين المشروعة على جزر مالفيناس باعتبارها جزءاً من الإقليم الوطني لذلك البلد. ودعت أيضاً إلى التفاوض بشأن حل عادل ونهائي لتلك المسألة، وكررت دعمها لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن من أهم أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعاونها في تدريب المهنيين. وعلى البلدان المؤهلة على أفضل وجه للقيام بذلك تقديم تسهيلات دراسية إلى سكان الأقاليم. وأضاف أن كوبا، على الرغم من خضوعها لحظر اقتصادي وتجاري ومالي إجرامي من جانب حكومة الولايات المتحدة، لم تأل

أن التقارير المقلقة عن الاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية تستحق أيضاً إجراء تحقیقات جادة.

٦٩ - وأشار إلى أن سكان الصحراء الغربية وضعوا ثقتهم في الأمم المتحدة، لأربعة عقود تقريباً، لتمكينهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير. وقد حان الوقت لكي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها عن إنجاز عملية إنهاء الاستعمار في الإقليم.

٧٠ - السيد أتايكوف (قيرغيزستان): قال إن معظم الدول متحدة في الرغبة بكسر الجمود في عملية إنهاء الاستعمار. فالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومعظمها أقاليم جزرية صغيرة، تواجه مشاكل كبيرة وفي حاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥، الذي أعلن عن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وأيد دعوته جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى المشاركة في تنفيذ خطة العمل أثناء العقد. وأعرب عن الأمل في أن يستطيع الجميع، يدا بيد، الاستفادة من إنجازات اللجنة الخاصة لإحراز مزيد من التقدم نحو القضاء على الاستعمار.

٧١ - وقال إن بعض النقاط التي أثّرت في مداولات اللجنة، لا سيما ما يتعلق منها بقضايا البيئة، تهم قيرغيزستان وبلداناً أخرى أيضاً. وأضاف أن حكومته ستشارك إلى أقصى حد ممكن في عمل اللجنة.

٧٢ - السيد غونزاليس (كوبا): قال إن إنهاء الاستعمار يجب أن يستمر كأولوية من أولويات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن عام ٢٠١١ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والسنة الأولى للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، فدعا الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بانعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية لعام

فوكلاندي في تقرير مستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

٨٠ - ورداً على تعليقات ممثل جامايكا بشأن مسألة جزر تركس وكايكوس، قالت إنه منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩، عندما تم تعليق الحكومة الوزارية ومجلس النواب، أحرز تقدم كبير في توطيد مبادئ الإدارة المالية السليمة والحكم الرشيد في جميع مؤسسات الإقليم وإدارته. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وضعت حكومتها المعايير التي رأت أنه يتعين الوفاء بها قبل إمكانية إجراء انتخابات في الإقليم؛ ولا تزال تعزم إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢ بشرط إحراز تقدم كبير في الوفاء بتلك المعايير.

٨١ - وأشارت إلى أنه عقب مشاورات عامة مكثفة في الإقليم ومناقشات بين الوزراء البريطانيين والقادة السياسيين في الإقليم وقادة المجتمع المدني، تمت صياغة دستور جديد من شأنه أن يعزز الحكم الرشيد والإدارة المالية العامة السليمة، ويمكن تنفيذه من جانب الحاكم العام عندما يقرر الوزراء البريطانيون أن الظروف مواتية لإجراء الانتخابات.

٨٢ - السيد دياس بارتولومي (الأرجنتين): تكلم في إطار ممارسة حق الرد على التعليقات التي أبدتها ممثلة المملكة المتحدة بشأن مسألة جزر ماليفيناس، فقال إن جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين، وأنه نظراً لاحتلالها بصورة غير قانونية من جانب المملكة المتحدة، فإنها بالتالي موضوع نزاع على السيادة بين البلدين، حسبما اعترفت به مراراً قرارات الجمعية العامة المتعاقبة، التي حثت جميعها الحكومتين على استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أصدرت مراراً إعلانات في هذا الصدد، كان آخرها من خلال القرار المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه

جهداً في مساعدة البلدان الأخرى في هذا الصدد، لا سيما البلدان النامية. ومثال ذلك وجود ٢٤٩ شاباً من الصحراء الغربية يدرسون حالياً في كوبا. وحث الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسألة.

٧٧ - السيدة آلوم (المملكة المتحدة): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد على تعليقات ممثلي غيانا وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك وبيرو وكوبا بشأن مسألة السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، فقالت إن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على الإقليم وأنه لا يمكن إجراء أي مفاوضات على السيادة ما لم وإلى أن يرغب سكان الجزيرة في ذلك.

٧٨ - ومضت قائلة إن ممثلي جزر فوكلاندي المنتخبين ديمقراطياً قد أعربوا مرة أخرى عن آرائهم بوضوح في آخر جلسة عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، مؤكدين حقهم في تقرير المصير بوصفهم المستوطنين الأصليين لجزر فوكلاندي على مدى ١٧٨ عاماً من قبل، في وقت لم يكن هناك أي سكان أصليين، وبالتالي أي تشريد للسكان. وقالت إنهم أعربوا عن الأسف أيضاً لآراء التدابير التي اتخذتها جمهورية الأرجنتين والتي ترمي بدون وجه حق إلى الحد من سبل النقل المتاحة لهم وتقليص استفادتهم من فرص التجارة المفتوحة والحررة.

٧٩ - وقالت إنه يحق لحكومة جزر ماليفيناس تنمية مصائد أسماكها وصناعة الهيدروكربونات داخل مياهها، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأضافت أن المملكة المتحدة تحتفظ منذ ما يزيد عن ٢٩ عاماً بوضع عسكري دفاعي لم يتغير في جنوب المحيط الأطلسي، يشمل إجراء مناورات عسكرية روتينية. ولا تزال ملتزمة تماماً بالدفاع عن حقوق شعب جزر

توّاً توزيع تغييرات طفيفة في صياغة تلك التنقيحات. وأضافت أنه تم أيضاً توزيع مشروع قرار بشأن الصحراء الغربية قدمته الجزائر (A/C.4/66/L.5)، وأبلغت اللجنة بانضمام إثيوبيا وسورينام إلى مقدمي مشروع القرار. رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

٢٠١١. وذكر أن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية اعتمدت أيضاً إعلاناً جديداً، بصياغة مشابهة، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن مسألة جزر مالفيناس.

٨٣ - وأضاف قائلاً إنه من المؤسف أن تسعى الحكومة البريطانية إلى تشويه الحقائق التاريخية في محاولة لإخفاء عملية الاستيلاء التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي كانت موضوع احتجاجات مستمرة من جانب حكومته. وأشار إلى أن الحكومتين تعهدتا بإيجاد حل سلمي للمشكلة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠). وأردف قائلاً إن على الحكومة البريطانية أن تفي بذلك الالتزام وأن تستأنف المفاوضات على الفور. وإلّا إذا فعلت ذلك، تكون قد تصرفت بالأسلوب القانوني والمسؤول نفسه الذي تتوقعه من بقية بلدان المجتمع الدولي.

٨٤ - وقال إن مبدأ تقرير مصير الشعوب، وهو الحجة الوحيدة التي تستند إليها المملكة المتحدة في حقوقها المزعومة، لا ينطبق على النزاع على السيادة بين البلدين. وأضاف أنه من المؤسف أن تواصل الحكومة البريطانية على نحو غير مسؤول إذكاء الأمل لدى سكان جزر مالفيناس عن طريق استيلائها غير القانوني على موارد الأرجنتين الطبيعية في انتهاك للقانون الدولي وبما يتعارض مع بيانات الهيئات الدولية. وفي هذا الصدد، تحظى مصالح هؤلاء السكان وأسلوب عيشهم بحماية كافية من خلال قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبموجب دستور الأرجنتين. وأكد من جديد حقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في السيادة الوطنية على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٨٥ - الرئيسة: ذكرت بأن التنقيحات التي أُدخلت على مشروع القرار السادس الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/66/23) تمت تلاوتها في الجلسة الثانية، وأشارت إلى أنه تم